

**رؤية تفسيرية لصادر تشكيل وجهة الضبط والسلوك
الاجتماعي للشباب في المجتمع**

اعداد

فهد سعد العبدالله العريني



رؤية تفسيرية لصادر تشكيل وجهة الضبط والسلوك الاجتماعي للشباب في المجتمع

اعداد

فهد سعد العبدالله العريني

مقدمة :

يعد موضوع الاعتقاد والتوقع في الضبط ومصادر الحفز والتعزيز من المواضيع الحديثة نسبيا من حيث تناوله بالدراسة والبحث، وهي من المتغيرات الهامة المرتبطة بشخصية الفرد والمساهمة في تفسير جوانب عديدة في سلوكه، إذ تعتبر نقطة هامة من نقاط تقاطع المكونات النفسية لشخصية الفرد مع مطالب التنشئة الاجتماعية التي يتطبع عليها ويكتسب ضمنها المعايير الاجتماعية والعناصر الثقافية التي تحوله إلى كائن اجتماعي عبر مراحل نموه، بتمثله لهوية الجماعة أو المجتمع الذي ينتمي إليه.

ولذلك فالجدير بالتوضيح ونحن نقوم بمعالجة وتحليل مفهوم وآليات تشكل الاعتقاد في مصدر الضبط والذي هو مفهوم يتعلق باعتقاد الفرد حول المسؤول عن أحداث حياته ونتائجها وكذا عن أسباب نجاحه وفشله وطموحه وأهدافه بردها في أغلب المواقف إلى إرادته واختياره وقدراته وإمكانياته الخاصة أي إلى مصدر داخلي، أو بردها غالبا(في جل المواقف) إلى عوامل خارجية مفروضة عليه مثل أصحاب السلطة أو الحظ أو القدر... وغيرها من المصادر التي تقع خارج ذات الفرد وتحكمه، لذلك ونحن نقوم بمحاولة تحليل مركباته النفسية الاجتماعية وتفسير مصادرها، لا بد أن ننتقل أولا من دراسة أي فنتي وجهة الضبط انتشارا بين أفراد المجتمع السعودي، ثم الرجوع إلى



الأدبيات النظرية والتراث العلمي الذي تناول بالدراسة والبحث مسألة الاعتقاد في وجهة الضبط وقضايا السلوك الاجتماعي ذات العلاقة بالموضوع، وهو صميم ما تطرق إليه هذا المقال .

المشكلة :

يطرح مفهوم وجهة الضبط محورا هاما وواعدا لتفسير السلوك، فهو من المتغيرات التي تم اكتشافها حديثا نسبيا ورصد العديد من تأثيراتها على تفكير الفرد وسلوكه وعلى جوانب عديدة من حياته. فقد ذهب بعض العلماء إلى اعتباره سمة شخصية بينما ذهب آخرون إلى اعتباره مكونا معرفيا، وسواء كان سمة في شخصية الفرد أو مكونا معرفيا في ذهنيته فإن العلماء والباحثين الذين تناولوا هذا المتغير بالدراسة والبحث لم ينكروا وجود تأثيرات لهذا الجانب النفسي الاجتماعي من حياة الفرد في خياراته السلوكية وممارساته اليومية التي تحدد مكانة الفرد ودوره، أهدافه وطموحاته، مستوى تقدمه ونجاحه وفشله...، فمتغير وجهة الضبط يتعلق باعتقاد الفرد حول كونه حر ومخير ومسؤول عن كل هذه النتائج في حياته، وهل هذه النتائج هي من صنعه هو ومن نتائج مثابرتة وعمله وجهوده وقدراته أم هي من محظ جملة من العوامل الخارجة عن تديبره وتخطيطه ومعالجته، أي من قبيل ما يسميه الأفراد بالصدفة أو الحظ، أو هي من مفهومهم للقضاء والقدر، أو كما يعتقد آخرون بأنها ترجع لرغبة وتعليمات ذوي السلطة وغير ذلك من المصادر، وبناءا على هذا يتحدد موضع الضبط السائد لدى الفرد.

الهدف منها :



يكمن هدف هذه الدراسة من خلال ما تقدمه من نتائج ومناقشات وتفسيرات إزاء نوع وجهة الضبط الأكثر انتشارا بين الأفراد، في محاولة لتعميق الفهم حيال مصادر تشكل الاعتقاد في وجهة الضبط، وكذا حيال العوامل المؤثرة أو المتحكمة في سلوك الأفراد ومعتقداتهم وأفكارهم والموجهة لانفعالاتهم وممارساتهم الاجتماعية، وبالتالي التوصل إلى افتراضات تفسيرية جديدة تكون معقولة ومنطقية أكثر لوجود علاقة بين بعض الأوجه من الاعتقاد في وجهة الضبط وأنواع معينة من السلوكات والممارسات الاجتماعية.

فالهدف الأساس من إجراء هذه الدراسة هو التوصل إلى تحديد فئة وجهة الضبط السائدة، للوقوف على بعض المعطيات الاجتماعية لتفسيرها، والتأكد كليا وكيفيا مما إذا كانت عمليات التغير الاجتماعي والتحويلات التي طرأت على المجتمع في مختلف النواحي والمجالات قد أحدثت فعليا تغييرا جذريا أو على الأقل معتبرا على النظام والثقافة الاجتماعيين وبالتالي في النسق القيمي المعرفي للأفراد والمجتمع.

المفهوم الاجرائي لمتغير الدراسة (وجهة الضبط) :

يقصد بها درجة اعتقاد الفرد وتوقعاته حول مصدر المسؤولية في أحداث حياته ونتائجها من نجاح وفشل وتسيير وأهداف وطموح وغيرها، حسب ما تشير إليه الدرجات المرصودة لإجابات المبحوث على مقياس وجهة الضبط العام لروتر، والذي يسمح بتصنيف المستجيب على بنوده إلى واحدة من فئتي الضبط العام السائدة، وهما فئة الضبط الداخلي وفئة الضبط الخارجي.

أهمية البحث:

تبلورت أهمية البحث الحالي في الجانبين النظري والتطبيقي:



الأهمية النظرية:

هذه الدراسة سوف تسهم في إثراء مكتبات علم الاجتماع لاسيما في مجال الارشاد الأسري، وسوف تكون مساعدة للشباب والعاملين معهم لتعديل بعض الاتجاهات لديهم، والتغلب على مشكلة تكيفهم.

تعد الدراسة من الدراسات القليلة في مجال الارشاد الأسري الذي يتناوله لدى الشباب ومن ثم قد تمثل لبنة لبناء المزيد من الدراسات في هذا المجال. إضافة في مجالها بعداً معرفياً إلى المكتبة الخليجية عموماً وإلى المكتبة السعودية خصوصاً.

الأهمية التطبيقية:

تطبيق أداة الدراسة نحو الاحتياجات المادية والاجتماعية والمعرفية والمجتمعية الشباب والاستفادة منه لدى المهتمين والمختصين في هذا المجال. الاستفادة من نتائجها لدى المختصين في مجال علم الاجتماع. وجهة الضبط في الحياة من وجهة نظر علماء النفس:

عرف "جلاتزر وزابيف" (Glatzer & Zapf, 1984) الضبط الاجتماعي بوصفه

"تقييماً عاماً وشاملاً للحياة أكثر من كونه شعوراً وإحساساً" (في الغامدي، ٢٠١٢) هذا وقد أشار أيضاً "دينر وآخرين" (Diener, E., et al., 2000) إلى أن الرفاهية الذاتية تشتمل على مكونين أساسيين هما:

المكون الوجداني: والذي يشير إلى توافر المشاعر الإيجابية أو فقدان التأثيرات السلبية وهو ما أطلق عليه "فينهوفن" (Veenhoven, R., 1996) الشعور بالكينونة والإحساس بالرضا والإنجاز في الحياة.



لمكون المعرفي: وهو ذلك التقييم الذي يصدره الفرد على مدى جودة الحياة التي يحياها بحلولها ومُرها بعزها وقساوتها وجديها وخصبها (خصوبتها).

وأن "الرفاهية الذاتية" كمفهوم يصفه بعض الباحثين بأنه: "التقييم المعرفي للفرد بخصوص الحياة التي يحياها وبطريقة شمولية ك (الوظيفة أو المهنية، علاقاته الاجتماعية، اتجاهاته، وتوجهاته في الحياة، حياته الزوجية، صحته النفسية والجسمية ككل متكامل)".

وهذا ما جعل "تيموثي" (Timothy, A., 2005,p 264) تقرر بأن الضبط الاجتماعي هو إلا: "تقييم إيجابي للذات والإمكانات بصفة عامة".

من خلال التعريفات السابقة يتضح لنا ما يلي:

إن الضبط الاجتماعي هو نوع من التقييم العام والذاتي لحياة الفرد يعكس النظرة الإيجابية للحياة وللذات على حد سواء.

إن الفرد يستطيع أن يعيش الحياة على نحو مبهج إيجابي بصورة تجعل الفرد قادراً على التفاعل بإيجابية، وبصورة أكثر رضا عن هذه الحياة، وأكثر قدرة على تحمل تبعاتها.

إن الضبط الاجتماعي حالة وليس سمة، وأنه شكل من أشكال الاستمتاع الذاتي بالحياة لدى الفرد والذي يُعد ضمن مفهوم أعم وأشمل وهو الرفاهية الذاتية.

الضبط الاجتماعي والسعادة: Appetite for life & Happiness

يرى "فينهوفن" (Veenhoven R., 1999,pp 158 - 159) أن الفرق بين كل من

الضبط الاجتماعي والسعادة هو فرق جوهرية حيث يرتبط مفهوم الاستمتاع بالحياة بعمليات عقلية، بينما يتضمن مفهوم السعادة عمليات وجدانية أكثر؛ ولهذا يعكس



مفهوم السعادة "ذلك التقييم الشامل لجودة خبرات الفرد أثناء إدارته لشئون حياته؛ ولهذا تمثل السعادة جانباً وجدانياً حيويًا لإحداث حالة من التوازن في ذلك الجانب الوجداني لدى الفرد لفترة ما من الزمن".

كما يتمكن الأفراد الذين يقبلون علي حياتهم - عادة - من حل مشكلاتهم وتحقيق ذواتهم، وبالتالي تكون فرصتهم في تحقيق السعادة في الحياة بدرجة أكبر، كما أنهم يستطيعون أن يُعبروا عن مشاعرهم تجاه أصدقائهم وأقرانهم ورؤسائهم في العمل، وبالتالي ليس لديهم القابلية للاستمتاع بالحياة كغيرهم لأنهم يجيدون فن تعكير صفو حياتهم؛ لأنهم يدعون بأنهم غير متفائلين؛ ولهذا لا يحتفظون بحياة انفعالية مستقرة ولا يتمتعون بتقدير ذات مرتفع (Alans, Seth &Reginaconti, W., et al., 2008, 42 - 45)

الاندماج الاجتماعي :

يعرف ابن منظور في لسان العرب في مادة "دمج": دمج الأمر يدمج دمجاً: استقام. وأمر دُمج ودماج: مستقيم. وتدامجوا على الشيء: اجتمعوا. ودامجه عليهم دماجاً: جامعاً. وأدمج الحبل: أجاد فتله؛ وقيل: أحكم فتله في رقة (ابن منظور، 400 - 401 1999) : وأضاف "المعجم الوسيط: تدامجوا على الشيء: انفقوا، والدامج يعنى المجتمع(مجمع اللغة العربية، ١٩٧٢:٢٩٥)، كما يضيف معجم "القاموس المحيط" أن "دمج" دمجاً أي دجل فيالشيء واستحكم فيه، كاندماج وادمج واندماج، التدامج يعنى التعاون (الفيروز، ٢٠٠٨:٥٦١) .

والاندماج الاجتماعي مفهوم ينشئه كل مجتمع وكل جماعة بهدف انتقال الأفراد والجماعات من حالة المواجهة والصراع إلى حالة العيش معاً، كما يعبر الاندماج



الاجتماعي عن صورة من صور القدرة على الوصول إلى المنظومات السياسية والقانونية اللازمة لجعل هذه الحقوق واقعاً حياً. وهي بهذا المعنى عكس مصطلح الاستبعاد الاجتماعي الذي وصفه "ماكس فيبر" على أنه أحد أشكال الانغلاق الاجتماعي. فقد كان "فيبر" يرى أن الانغلاق الاستبعادي بمنزلة المحاولة التي تقوم بها جماعة لتؤمن لنفسها مركزاً متميزاً على حساب جماعة أخرى (الزعيبي، ٢٠٠٨: ٩). ويرى كاتبنا تلك السطور أن الاندماج الاجتماعي أتى ليعكس واقعاً فعلياً لحالة الإقصاء الاجتماعي Social Exclusion التي يمكن أن تسود مجتمعاً من المجتمعات، نتيجة ظروف حياتية يمر بها في فترة من الزمن .

لقد حدد العلماء موضعين للضبط عموماً، فردّ الفرد مسؤولية ونتائج أفعاله وقراراته وما يتعلق بممارساته وخيارته السلوكية ونتائجها إلى قدراته وجهوده وإمكانياته وتخطيطه ومسؤوليته الشخصية اعتبر الفرد ذو موضع ضبط داخلي، أي لا علاقة للعوامل الخارجية بحرية الفرد السلوكية، فهو إن أراد الكلام تكلم وإن أراد السكوت فعل، وإن أراد النجاح استعد له واجتهد وأخذ بكل ما يحقق له النجاح وما الفشل إلا نتيجة لسلوكات تُضادّ النجاح هي من صنع الفرد ذاته.

وأما ردّ الفرد مسؤولية أفعاله وقراراته لظروف وعوامل خارجية لا قدرة له على التحكم فيها وضبطها والسيطرة عليها كالحظ والمكتوب والصدفة والقضاء والقدر والغيب وذوي السلطة والنفوذ وغيرها من العوامل والمصادر التي تقع خارج ذات الفرد وتديره وتخطيطه وتحكمه ، إعتبرَ ذو موضع ضبط خارجي.

ولذلك فإن موضوع وجهة الضبط جوهرى للكشف عن زاوية نفسية اجتماعية أخرى يمكن أن تزود الباحث والمتخصص السيكولوجيين بمعلومات أكثر تفصيلاً عن



سيرورات وآليات نفسية واجتماعية لم تكن معروفة من قبل قد يكون لها أثر في تقدم الفهم والوعي النفسي العام والمتخصص بسيكولوجيا السواء والشذوذ على حد سواء. فكون مفهوم وجهة الضبط يرتبط باعتقاد وتوقع الفرد عن مصدر التسيير والنتائج وحصوله على التعزيزات المرغوبة في حياته فإن هذه النقطة تطرح محورا يتطلب عملا ومجهودا بحثيا كبيرا لإحاطته بطائفة واسعة جدا من العوامل والمتغيرات التي تستدعي قدرا من الموضوعية والمرونة والحرية في الطرح والمعالجة، لاسيما كونها تتعلق بعملية التطبيع الاجتماعي وطبيعة تنشئة الفرد وأنماط التعاملات وأنواع وآليات التعلّات الاجتماعية المستمدة من المعرفة الاجتماعية السائدة والحس والإدراك الإجماعيين المشتركين التي تنمو وتتشكل لدى الأفراد انطلاقا مما يكتسبونه من معايير اجتماعية عبر مراحل النمو عن طريق تفاعلاتهم الاجتماعية المختلفة والمستمرة مع البيئة، لتشكل نسقهم القيمي ومعتقداتهم وتوقعاتهم والكيفيات التي يدركون ويفسرون بها الأمور والمواقف من حولهم.

ومن هنا فالانطلاق في دراسة هذا الموضوع من أصوله الأثنربولوجية والمعرفية الاجتماعية نحو محاولة الإحاطة بتطوّراته وما حدث عليه من تغيرات عبر الزمن وصولا إلى تشكّله بما هو عليه حاليا يعد ضروريا للفهم الجيد، كما بين هذا وأكد عليه عديد العلماء والباحثين القدماء والمعاصرين، ومن بينهم عالم الاجتماع أوجست كونت في قوله: " لا نستطيع أن نفهم جيدا قضية ما إلا إذا تتبعناها تاريخيا" .

هذا من جهة، ومن جهة أخرى في محاولة لوضع تصور -فرضي- نوعي وكيفي وتراتبني لنظام المعايير الاجتماعية بما تحويه من أصول ثقافية وأنساق قيمية وضوابط قانونية وعقائدية وغيرها مما هو مثبت في التراث النظري المتخصص فضلا عن



الحقائق التاريخية والواقعية المعيشة، كعوامل وخصائص قد يتفرد بها المجتمع السعودي وتميزه عن غيره من المجتمعات مع اعتبار وجود عناصر الاشتراك بين بني النوع البشري. وهذا من بين النقاط التي سيتم الانطلاق منها ومناقشة نتائج هذا البحث في ضوءها.

إن من القضايا المسلم بها لدى جميع مجتمعات العالم، هي أن الثقافة والمعرفة الاجتماعية المبنية على مفاهيم ومعايير بعيدة عن العلمية والموضوعية يختلف نظام تسيير الطاقة البشرية فيها عن المجتمعات التي تسيير أنظمتها الاجتماعية وفق ثقافة ومعرفة إجتماعية تقوم على أسس علمية، بما في ذلك نظام الأسرة وطبيعة العلاقات القائمة بين أفرادها وأنماط تنشئة الأفراد بداخلها كتحصيل حاصل.

كونها -الأسرة- وإن اختلفت تعريفاتها من مجتمع إلى آخر، ومن ثقافة أو نظام إجتماعي إلى ثقافات وأنظمة إجتماعية أخرى، من حيث بنيتها ووظيفتها وطبيعتها الأدوار والعلاقات والتفاعلات القائمة بين أعضائها ورغم ما طرأ عليها من تحولات بفعل عوامل التغيير الاجتماعي، إلا أنها كانت ولا تزال إلى يومنا هذا خلية المجتمع الأولى. ويزداد هذا المفهوم قوة من حيث رسوخه في ثقافات معينة، وفي ذهنيات وأنساق إجتماعية معينة لاعتبارات عديدة، منها ما يرتبط بالدين ومنها ما يرتبط بالعادات والأعراف والتقاليد... التي تشكل سلطة نوعية في أنظمة إجتماعية معينة، يخضع لها الأفراد وينتظمون حولها، كالمجتمعات التقليدية عموماً.

هذه الأخيرة (المجتمعات التقليدية) التي تستمد تماسكها وقوة نظامها من سلطة الجماعة، التي ينشأ الفرد ضمنها متطبعا على الخضوع والطاعة والانصياع والمسايرة



امتثالاً لسلطتها، كشكل من أشكال رد الجميل اللاشعوري لعوائد الانتماء والإشباع التي منحها الجماعة للفرد بالمقابل وبدون مقابل إثر عضويته فيها.

فقد بينت دراسات عديدة قائمة على مناهج مختلفة ولاسيما في علم النفس الإجماعي، سواء منها تلك القائمة على الملاحظة أو على البحث الإحصائي والوصفي وعلى استخدام أساليب القياس الدقيقة، أكدت على أن القدر المتاح من الحرية الموضوعية والتعبير على الحاجات وحق الأفراد في ممارسة حقوقهم واتخاذ قراراتهم وتحمل مسؤوليات خياراتهم السلوكية والتي يقوم عليها النسق المعرفي الاجتماعي في المجتمعات التي تقوم أنظمتها على أسس من المعرفة العلمية، تلك المجتمعات التي تعتمد على نتائج البحث والتراث العلمي في تسيير أنظمتها واستثمار الطاقة البشرية داخلها، أكدت على أن هذا النوع من المجتمعات ينشأ أفرادها على قناعات مفادها أن الفرد قادر بحكم قدراته وإمكانياته أن يحقق الإشباع والأهداف والتكيفات والتنمية المرغوبة وكل ما يريد تحقيقه في حياته، على عكس المجتمعات التي تقوم أنظمتها على ثقافة تركز لهشاشة الفرد في مقابل حصوله على مختلف التعزيزات بوجوده ضمن جماعة، وتكرس لضعف الفرد بمختلف أشكال الحرمان أو القهر والعقاب المعنوي والمادي معتمدة على أساليب العنف المختلفة التي تأخذ في هكذا مجتمعات وظيفة الحفاظ على النظام الاجتماعي في حال اختار الفرد مخالفتها أو قام بسلوك أو مارس حقاً لا يخوله نظام الجماعة له، أو له علاقة بعضويته أو عضوية الأفراد فيها -أي في الجماعة-، هذا النوع من الثقافة التقليدية المسيرة للنظام الاجتماعي كما يقول (مظهر، ٢٠١٠) "تقوم على وسط عدواني حر التصرف".



ويكرس لمفهوم أنت على أحسن حال ما دمت عضوا في جماعة، وكما بين هذا وفصل فيه (مصطفى حجازي) في بحثه حول التخلف الاجتماعي في مدخله إلى سيكولوجيا الإنسان المقهور .

فالاعتقاد أو التوقع بمصادر التعزيز والمسؤولية إنطلاقا مما سبق توضيحه من معطيات، يمكن أن تختلف بدرجات متفاوتة بين الأفراد في المجتمعات التقليدية عنها في المجتمعات غير التقليدية بحسب المعرفة الاجتماعية المتبناة والتي تقوم عليها تنشئة الفرد، لاسيما والفرق شاسع بين معرفة تركز حرية الفرد وأخرى تركز لنظام الجماعة.

ومن خلال نقطة الاختلاف هذه إضافة إلى المعطيات التي سبق بيانها، فإن الإشكال الأساسي الذي تدور هذه الدراسة حول الخوض في تفاصيله ودراسته للخصوص إلى نتائج تمكن من تدليل بعض المشكلات الفرعية ذات العلاقة به كما نتطلع له من خلال تنمة لاحقة لما تناولته هذه الدراسة، يتمثل أولا في: تحديد نوع وجهة الضبط العام السائدة لدى أفراد المجتمع السعودي. بمعنى آخر، اعتمادا على ما سبق بيانه من خصائص إجتماعية وثقافية ومعرفية ينمو وينشأ أفراد المجتمع السعودي فيها لتشكل بذلك مكوناتهم المعرفية وتدخل في تشكيل بناهم الذهنية وسماتهم الشخصية وتوجه سلوكياتهم، بما في ذلك معتقداتهم وتوقعاتهم حول مصادر التعزيزات التي يحصلون عليها، وحول معتقداتهم بالمصادر المسؤولة على التسيير والنتائج في حياتهم والذي يشكل مصدر التوجيه والتحكم لديهم، فما هي وجهة التحكم والضبط السائدة لدى أفراد المجتمع السعودي؟ هل مصدرها داخلي نابع من اعتقاد الفرد بقدرته ومسؤوليته في تسيير حياته وقراراته ونتائجها؟ أم خارجي، ينطلق من اعتقاد الفرد بأنه



عضو في جماعة وجزء منها لا يمكنه مخالفتها كونها مصدر للتعزيزات المرغوبة والمسؤولة عن تلبية إشباعات الفرد وتحقيق طموحه وأهدافه، وأن هناك قوى تتجاوز قدرة الفرد على التحكم وعلى أن يكون مسؤولاً عما يحدث أو يجري في حياته من وقائع ومواقف ونتائج هذه المواقف؟. أي هل توجد فروق في وجهة الضبط (الداخلي-الخارجي) لدى أفراد الأسرة السعودية (من المتزوجين)؟ ولصالح أي فئة من الضبط؟ وللإجابة على التساؤل العام (الرئيس) لهذه الاشكالية، افترضنا أنه: يوجد فروق في وجهة الضبط (الداخلي-الخارجي) لدى أفراد العينة المستهدفة بالدراسة (متزوجين من الأسرة السعودية) لصالح وجهة الضبط الخارجي بدرجة أعلى. وهي الفرضية التي ستقوم هذه الدراسة باختبار صحتها والسعي نحو رؤية تفسيرية لنتائجها في ضوء معطيات الثقافة والنظام الاجتماعي للمجتمع السعودي.

الدراسات السابقة:

قامت كل من "عبير محمد أنور، وفاتن صلاح عبد الصادق" (٢٠١٠) بدراسة بعنوان "دور التسامح والتقاؤل في التنبؤ بنوعية الحياة لدى عينة من الطلاب الجامعيين في ضوء بعض المتغيرات الديموجرافية"، والتي أجريت على (٣٦٧) طالباً من الطلاب الجامعيين الذكور بمتوسط عمري قدره (٢٠,٤٤)، وقد استخدمت الباحثين ثلاثة مقاييس: مقياس التسامح، ومقياساً لنوعية الحياة من (إعداد الباحثين)، ومقياس التقاؤل (لأحمد عبد الخالق)، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة دالة موجبة بين التسامح ومكونيه الفرعيين، وكل من نوعية الحياة ومكوناتها الفرعية، والتقاؤل، وكان التقاؤل أكثر تنبؤاً بنوعية الحياة لدى الطلاب تلاه التسامح الكلي تم التسامح مع الذات، كما برزت فروق ذات دلالة إحصائية بين الأكثر تسامحاً وتقاؤلاً،



والأقل تسامحاً وتفاوتاً في نوعية الحياة بمكوناتها الفرعية في اتجاه الأكثر تسامحاً (سواء كان في التسامح مع الذات أو التسامح مع الآخر أو في التسامح الكلي).

أما دراسة عماد صالح عبده (٢٠١١) بعنوان مؤشرات تمكين المعوقين من الاندماج الاجتماعي لدى طلبة كلية التربية جامعة السلطان قابوس. وهدفت الدراسة إلى معرفة مستوى الذكاء الوجداني و مستوى الاندماج الاجتماعي، تكونت عينة البحث من (٣٤٠) طالب وطالب من التخصصات العلمية والإنسانية في كلية التربية من الجنسين وقد استخدم الباحث مقياس بار أون للذكاء الوجداني (١٩٩٧). ومقياس الاندماج الاجتماعي (إعداد الباحث) والمتمثل بالمجالات الآتية (مجال الزملاء، مجال المقررات الدراسية، مجال أنظمة ولوائح الكلية، مجال الأساتذة، المجال الانفعالي، مجال التخصص الدراسي)، وتوصل البحث إلى أن طلاب كلية التربية المستجدين لديهم مستوى منخفض ممن الاندماج الاجتماعي وكذلك مستوى منخفض من الذكاء الوجداني، كما توصل البحث إلى وجود علاقة ارتباطيه موجبة بين مستوى الذكاء الوجداني والاندماج الجامعي لدى الطلبة المستجدين في كلية التربية.

وفي دراسة محمد عبد الهادي الجبوري (٢٠١٣) والتي حصل بها علي الدكتوراه عن قلق المستقبل وعلاقته بكل من فاعلية الذات والطموح الأكاديمي والاتجاه للاندماج الاجتماعي لطلبة التعليم المفتوح بالأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك نموذجاً، استخدم الباحث مقياس قلق المستقبل (إعداد زينب شقير). ومقياس فاعلية الذات، ومقياس مستوى الطموح الأكاديمي، ومقياس الاندماج الاجتماعي (إعداد الباحث ٢٠١٢)، تكونت عينة الدراسة من (١٢٠) طالب وطالبه من طلبة الأكاديمية فيالعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣، وقد أظهرت النتائج: أنأفراد العينة يعانون من قلق



المستقبل ولديهم فاعلية للذات. وانا الطلبة الذكور يميلون للاندماج الاجتماعي. أخيرا وجودارتباطات ضعيفة وليس ذات دلالة إحصائية لمتغيرات قلق المستقبل وفاعلية الذات ومستوى الطموح الأكاديمي والاندماج الاجتماعي لدي عينة الدراسة، أن معنوية تتبؤ فاعلية الذات ومستوى الطموح الأكاديمي والاندماج الاجتماعي بقلق المستقبل قد أظهرت عدم وجود ترابط بينهم.

ثم تأتي دراسة ترينداد ((Trinidad,2004) التي هدفت إلى التعرف عن العلاقة بين الدارسين والمدرسين في التعلم عن بعد" شكل الاندماج" ، تكونت عينة الدراسة من (١٧٤) دارس ودارسة)، وقد أظهرت أن الطلبة الذين يدرسون عن بعد يشعرون بالعزلة النفسية والاجتماعية جراء الانفصال المكاني والزمني عن مدرسهم والطلبة الآخرين . وارجع البحث الأسباب التي تؤدي إلى الشعور بالعزلة النفسية والاجتماعية لدى الدارس في الجامعة المفتوحة إلى ثلاث أسباب هي: محدودية التفاعل الاجتماعي Increase of isolation، ووفق العلاقات الإنسانية Decrease of rapport وزيادة الشعور بالعزلة. Decrease of interaction.

وتاتي دراسة عدنان عبده٢٠١٢ بعنوان الذكاء الوجداني وعلاقته بالاندماج الاجتماعي لدى طلبة كلية الجامعة. وهدفت الدراسة إلى معرفة مستوى الذكاء الوجداني ومستوى الاندماج الجامعي ثم التعرف على علاقة الذكاء الوجداني بالاندماج الجامعي والفروق في الذكاء الوجداني لدى الطلبة المستجدين في كلية التربية جامعة تعز وفقاً (لمتغير الجنس ذكور وإناث) حيث تكونت العينة من (٣٤٠) طالب وطالبة من التخصصات العلمية والإنسانية في كلية التربية وقد استخدم الباحث مقياس بار أون للذكاء الوجداني (١٩٩٧). ومقياس الاندماج الاجتماعي إعداد الباحث نفسه،



وفقد توصل البحث إلى أن طلاب كلية التربية المستجدين لديهم مستوى منخفض ممن الاندماج الاجتماعي وكذلك مستوى منخفض من الذكاء الوجداني، كما توصل البحث إلى وجود علاقة ارتباطيه موجبة بين مستوى الذكاء الوجداني والاندماج الجامعي لدى الطلبة المستجدين في كلية التربية جامعة تعز كما توصل البحث إلى أن هناك فروق في بعض مكونات الذكاء الوجداني بين الذكور والإناث حيث يتفوق الإناث عن الذكور بعدد المهارات البينشخصية والتي تتضمن مهارات التعاطف والمهارات الاجتماعية، بينما يتفوق الذكور عن الإناث بعدد إدارة الضغوط والمزاج العام، كما توصل البحث إلى أنه ليس هناك فروق في متوسطات مكونات الذكاء الوجداني.

على حين قام كل من "ستيجر وآخرين" (Steger, M., et al., 2008) بدراسة عن "هل الحياة بدون معنى مرضية؟ الدور الوسيط للبحث عن معنى للحياة والاستمتاع بها"، بهدف التعرف على طبيعة العلاقة بين إيجاد معنى للحياة والاستمتاع بهذه الحياة والرضا عنها، وذلك على عينة من طلاب الجامعة بلغت (١٢٢) من الأمريكان القوقازيين والآسيويين والأفارقة، استخدمت الدراسة الأدوات (مقياس معنى الحياة، والاستمتاع بالحياة، والرضا عن الحياة). وقد توصلت الدراسة إلى: أن هناك علاقة بين وجود معنى للحياة لدى الأفراد وبين استمتاعهم بهذه الحياة، كما أن وجود معنى للحياة يرتبط ارتباطاً إيجابياً وقوياً بمفهوم السعادة الشاملة وبخاصة لدى هؤلاء الذين يبذلون جهداً كبيراً لإيجاد معنى للحياة بالنسبة لهم، بينما انخفض هذا الارتباط لدى الأفراد والذين لا يبذلون جهداً للبحث عن معنى لحياتهم، وبهذا فإن الدور الذي يلعبه مفهوم البحث عن معنى للحياة هو شيء نسبي؛ حيث يختلف من شخص لآخر، وأن هذه النسبة تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى البحث عن معنى للحياة ودرجته لدى كل



فرد من الأفراد، كما توصلت هذه الدراسة أيضاً إلى أنه يمكن التنبؤ بالسعادة في الحياة بصفة عامة من خلال مدخلين هما مدخل البحث عن معنى الحياة وكذا مدخل ممارسة الحياة على أرض الواقع.

كما قام أيضاً كل من "شيراي وآخرين" (Shirai, K. et al., 2009) بدراسة عن "المستوى المدرك للاستمتاع بالحياة، وخطورة حدوث أمراض القلب الوعائي والوفاة"، والتي طبقت على عينة من طلاب المرحلة الثانوية السنوات الأخيرة وطلاب المرحلة الجامعية، وكذلك على عينة من مختلف الشرائح العمرية، شارك في الدراسة (١٧٥) من الذكور والإناث اليابانيين ممن بلغت أعمارهم ما بين (٤٠ - ٦٩) سنة، استخدمت الدراسة مقياس الاستمتاع بالحياة المدرك، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية سالبة بين مستويات الاستمتاع بالحياة المدرك، وبين احتمالات التعرض لمخاطر الإصابة بأمراض القلب والشرابين، وكذلك ارتفاع معدلات الوفاة لدى المشاركين في مرحلة أوسط العمر، الأمر الذي يشير بدوره إلى الدور الوقائي للاستمتاع بالحياة في مواجهة مخاطر الإصابة بأمراض القلب والشرابين.

كذلك قامت (خديجة عبد العزيز الغامدي، ٢٠١٢) بدراسة عن "التفكير البنائي وعلاقته بكل من الاستمتاع بالحياة والرضا الوظيفي لدى عينة من معلمات الثانوي بالطائف"، وذلك للتعرف على تلك العلاقة القائمة بين كل من التفكير البنائي والاستمتاع بالحياة والرضا الوظيفي، بلغت العينة (٢٣٩) من معلمات المرحلة الثانوية تراوحت أعمارهن ما بين (٢٥ - ٥٥) سنة، عدد سنوات خبرة (١ - ٢٥) سنة، وقد طبقت الباحثة مقياس التفكير البنائي (إعداد إبستين، ٢٠٠١) ترجمة الباحثة، ومقياس الاستمتاع بالحياة، وكذا مقياس الرضا الوظيفي (إعداد الباحثة)، وقد توصلت



نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط دال بين الاستمتاع بالحياة وأبعاد التفكير البنائي ممثلاً في (التفكير العاطفي، التفكير العملي)، على حين وجدت ارتباطاً سالباً بين الاستمتاع بالحياة وكل من التفكير التشاؤمي والأحادي، وغير العقلاني والدرجة الكلية)، وذلك لدى المعلمات ذوي التخصصات العلمية، على حين يوجد ارتباط موجب بين الاستمتاع بالحياة وأبعاد التفكير البنائي (التفكير العاطفي، والعملي والدرجة الكلية) لدى المعلمات ذوي التخصصات الأدبية.

أخيراً دراسة عايدة شعبان صالح (٢٠١٣) الشعور بالسعادة وعلاقتها بالتوجه نحو الحياة لدى عينة من المعاقين حركياً المتضررين من العدوان الإسرائيلي على غزة، هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين الشعور بالسعادة ، والتوجه نحو الحياة لدى عينة من المعاقين حركياً المتضررين من العدوان على غزة، على عينة قوامها (١٢٢) طالباً وطالبة من المعاقين حركياً، وقد استخدمت الباحثة مقياس السعادة ومقياس التوجه نحو الحياة من (إعداد الباحثة)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة دالة إحصائية بين الشعور بالسعادة لدى المعاقين حركياً المتضررين من العدوان الإسرائيلي على غزة ، والتوجه نحو الحياة، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب على مقياس السعادة ومقياس التوجه نحو الحياة تعزى إلى متغير الجنس (ذكر-أنثى)، أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب على مقياس التوجه نحو الحياة والسعادة تعزى إلى متغير العمر لصالح (٣٠ - ٢١ سنة).

تأتي دراسة دونوياماومانكاتا (Donoyama&Munakata, 2009) وعنوانها(قلق السمة بين ممارسي التديك اليابانيين المعاقين بصرياً)، وهدفت هذه الدراسة إلى



التعرف إلى قلق السمة لدى المعاقين بصرياً الممارسين لمهنة التدليك وعلاقته بالكبت الذاتي، والمساعدة، أو الإزعاج الذين يحصلون عليه من قبل العاملين معهم. وتكونت عينة الدراسة من ١٥٥ معاقاً بصرياً. وأشارت النتائج إلى وجود ارتباط إيجابي بين قلق السمة، وبين الكبت الذاتي، والمساعدة أو الإزعاج الذي يحصلون عليه. كذلك أشارت النتائج إلى وجود ارتباط سلبي بين قلق السمة، وتقدير الذات، والدعم الانفعالي المدرك من قبل المعاقين بصرياً. كذلك بينت نتائج الدراسة أن ضعاف البصر لديهم قلق سمة بشكل أعلى من المكفوفين.

تليها دراسة جمال أبو زيتون، ويوسف مقدادى (٢٠١٢) وعنوانها الأمن النفسى لدى الطلبة المعاقين بصرياً في ضوء بعض التغيرات، استهدفت هذه الدراسة التعرف إلى مستويات الشعور بالأمن لدى الطلبة المعاقين بصرياً الملتحقين في مدرسة المكفوفين الثانوية، وتكونت عينة الدراسة من ٤٦ طالباً معاقاً بصرياً. وأشارت النتائج إلى أن درجة الشعور بالأمن كانت متوسطة لدى المعاقين بصرياً. كما أشارت إلى عدم وجود دلالة إحصائية لمتغيرات شدة الضبط الاجتماعي، والتحصيل. بينما أشارت النتائج إلى وجود دلالة إحصائية لمتغير تفاعل شدة الضبط الاجتماعي، واستخدام التكنولوجيا. ويقترح الباحث بأن استخدام التكنولوجيا يمكن أن يزيد الشعور بالأمن لدى المعاقين بصرياً

وتشير دراسة هالهانوكوفمان (Hallahan&Kauffman (2003 أن ضعف السمع تضع الفرد المصاب به في مواقف صعبة تأخذ مكانها بين مجتمع السامعين ومجتمع الصم، فالإصابة بضعف السمع يعكس سلوك العزلة والانسحاب الإجتماعى والذي ينتج بشكل رئيسي عن اضطرابات التخاطب، فضعاف السمع فرصهم محدودة في



السماع من مصادر صوتية متنوعة، وهذا يؤدي إلى نقص في الخبرات تؤثر سلباً على تشكيل قواعد اللغة والمعرفة والكلمات ونمو المفردات، فضعف السمع يشوه الإشارات الصوتية، إن العديد من المشكلات تواجه ضعاف السمع في المدارس ناتجة عن فقدان السمعى فانخفاض التحصيل وضعف المهارات اللغوية بقسميها الاستقبالية والتعبيرية ومحدودية العلاقات الاجتماعية ما هي إلا مشكلات ناتجة عن الإصابة بالضبط الاجتماعي السمعية التي تؤثر بشكل شديد على مظاهر سلوك الشخص المصاب.

هذا وتعد هذه الدراسة أول محاولة في مجال الضبط الاجتماعي في الدراسات العربية في العالم العربي، كما تعد الدراسة الحالية أول محاولة في تعني بذوي الاحتياجات الخاصة في متغيرات مهمة في علم النفس وذلك من أجل تفعيل المجالات الإيجابية التي يتناولها علم النفس الإيجابي في دراسة الشخصية الإنسانية التي مازالت تمثل كنزاً ثميناً لاكتشاف العديد من المفاهيم الإيجابية التي تؤكد على خصائص الشخصية الإنسانية الإيجابية.

منهج الدراسة :

تتمحور هذه الدراسة حول البحث عن الفروق في وجهة الضبط لدى مفردات عينة المجتمع المستهدف بالدراسة، بهدف وصفه كمياً والوقوف على ما أمكن من تفسيرات للنتائج المتطلع إليها اعتماداً على الأدبيات النظرية التي تناولت متغير وجهة الضبط وكيفيات ومصادر تشكله في إطار الثقافة والمعرفة الاجتماعية المميزة للمجتمع السعودي، وعلى ذلك وتبعاً لطبيعة الدراسة فإن أكثر المناهج تناسباً مع غاياتها هو المنهج الوصفي الفارقي .



حدود الدراسة وإجراءاتها :

تم إجراء هذه الدراسة بشقيها : -الاستطلاعي الذي تناول ضبط تصورهما النظري والمفاهيمي وإعادة تقنين آدائها المتمثلة في مقياس وجهة الضبط (لروتر.ج) والمترجم من طرف (علاء الدين كفاي) الذي تم الفراغ منه خلال السنة ٢٠١٤ م . و شقها الأساسي المتمثل في تعيين الحدود البشرية والاجراءات التطبيقية والذي تم إنجازه خلال السنة ٢٠١٥ وبداية السنة ٢٠١٦ م . وذلك في حدود مدينة الرياض.

الأدوات والأساليب المستخدمة في الدراسة :

الأداة (مقياس وجهة الضبط) :

بما أن هذا البحث بخلفيته ومقاربتة النظرية، ودراسته الميدانية، تناول متغير وجهة الضبط في علاقتها بوجهة الضبط الزواجي، بالإضافة إلى كون هذا المفهوم الأخير استمد أساسا من مفهوم ونظرية (ج.روتر) في التعلم الاجتماعي وكيفية تشكل وجهة الضبط بمصدرها (الداخلي-الخارجي)، فإن دراسة هذه العلاقة من الجوانب المستهدفة في فرضيات هذا البحث تستلزم استخدام مقياس لرصد وتحديد نوع وجهات الضبط السائدة لدى أفراد عينة الدراسة الأساسية.

وتم حساب درجات المبحوثين على مقياس وجهة الضبط (لروتر) والمترجم من طرف (علاء الدين كفاي)، وتحديد مصادر الضبط لدى مفردات العينة بإتباع مفتاح التصحيح الأصلي الذي وضعه (روتر) والموضح في الطريقة الآتية:



جدول رقم (١)

يمثل مفتاح تصحيح مقياس مركز الضبط الداخلي /الخارجي (ج.روتر) :

الدرجة	الفقرة	الدرجة	الفقرة
أ	١٦	دخيلة	١
أ	١٧	أ	٢
أ	١٨	ب	٣
دخيلة	١٩	ب	٤
أ	٢٠	ب	٥
أ	٢١	أ	٦
ب	٢٢	أ	٧
أ	٢٣	دخيلة	٨
دخيلة	٢٤	أ	٩
أ	٢٥	ب	١٠
ب	٢٦	ب	١١
دخيلة	٢٧	ب	١٢
ب	٢٨	ب	١٣
أ	٢٩	دخيلة	١٤
		ب	١٥

الفقرات رقم (١ ، ٨ ، ١٤ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٧) فقرات تمويه ولم تحسب لها أي علامة.



* الفقرات رقم (٢ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٩) تعطى علامة واحدة لكل فقرة عند الإجابة عليها بالرمز (أ) ، وتعطى صفراً عند الإجابة عليها بالرمز (ب).

* الفقرات رقم (٣ ، ٤ ، ٥ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٨) تعطى علامة واحدة لكل فقرة عند الإجابة عليها بالرمز (ب) ، وتعطى صفراً عند الإجابة عليها بالرمز (أ).

- تكون درجة الفرد على المقياس مجموع الدرجات التي تعبر عن اتجاهه الخارجي ومدى الدرجات على هذا المقياس من صفر (والتي تعبر عن عدم وجود اتجاه خارجي لدى المستجيب) إلى ٢٣ (والتي تعبر عن اتجاه خارجي تماماً).

- ويصنف المستجيبون على هذا المقياس إلى فئتين :

الأولى : من (صفر - ٨) درجات وهم ذوي مركز الضبط الداخلي .

الثانية : من (٩ - ٢٣) درجة وهم ذوي مركز الضبط الخارجي . (نسخة المقياس وتفاصيل مراحل إعادة تقنيه في البحث الأساسي)

٥-٢-الأسلوب الاحصائي (اختبار ت للفروق T .test) :

وذلك تماشياً مع فرضية الدراسة التي تبحث في الفروق بين عينتين مستقلتين، وهو ما سيتوضح في الخطوة التالية من الدراسة.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة :

في هذه المرحلة نأتي إلى آخر خطوة من هذه الدراسة و المتعلقة بالإجابة عما ورد في الإشكالية المطروحة و اختبار فرضيتها إحصائياً، فبعد ضبط الاعتبارات المنهجية والمعرفية، يجرى في هذا العنصر عرض ومناقشة ما توصلنا إليه من نتائج.



١- عرض نتائج فرضية الدراسة :

تنص الفرضية على أنه:

-توجد فروق بين أفراد العينة (متزوجين من الأسرة السعودية) في مصدر الضبط العام (الداخلي-الخارجي) لصالح مصدر الضبط العام الخارجي بدرجة أعلى. باستخدام اختبار ت للفروق بين عينتين تماشيا مع طبيعة الفرضية، تم التوصل إلى النتائج المعروضة من خلال الجدولين رقم (٢) و (٣) على التوالي :

جدول رقم (٢)

يوضح المؤشرات الإحصائية لكل من وجهتي الضبط (الداخلية والخارجية) :

المتغيرات	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
مصدر الضبط العام الداخلي	153	8,46	2,096	,169
مصدر الضبط العام الخارجي	92	14,66	2,451	,256

جدول رقم (٣)

يوضح نتائج اختبار T test للفروق لمجموعتين مستقلتين (فتني وجهة الضبط الداخلية والخارجية)

متغير مصدر الضبط العام (الداخلي-الخارجي)	التجانس		درجة الحرية	المعنوية	فروق الانحراف المتوسط	فروق	مستوى الثقة 95%	
	Sig	ف					دنيا	عليا
افتراض التساوي	2,752	,098	-21,017	243	,000	-6,199	,295	-6,780
افتراض عدم التساوي			-20,218	169,101	,000	-6,199	,307	-6,804



التعليق على الجدولين (٢) و (٣) :

من خلال القيم المبينة في الجدول رقم (٢) تظهر فروق في قيمتي المتوسطين الحسابيين للعينة حيث بلغت قيمة متوسط الضبط العام الداخلي (8,46) وقيمة مصدر الضبط العام الخارجي (14,66)، كما تظهر في الجدول رقم (٣) قيمة اختبار T مرتفعة وسالبة وتقدر ب: -21,017. وبلغت قيمة مستوى الدلالة $Sig=0,000$ ، وهي اقل من α قيمتها ٠,٠١ و ٠,٠٥، وبالتالي فهي دالة إحصائية، أي توجد فروق بين المتوسطين لصالح مصدر الضبط العام الخارجي بدرجة أعلى

مناقشة نتائج الفرضية :

بناء على معطيات جدولي المؤشرات الاحصائية لمتوسطي مصدر الضبط العام (الداخلي والخارجي)، وودلالة فروق اختبار (تا)، يتأكد ثبات الفرضية القائلة بوجود فرق دال في مصدر الضبط العام لدى أفراد العينة لصالح مصدر الضبط العام الخارجي بدرجة أعلى، وذلك بمتوسط يكاد يبلغ ضعف متوسط قيم مصدر الضبط العام الداخلي، وبمستوى دلالة وصل عند (٠٠٥) و (٠٠١)، وهذا نتيجة كانت متوقعة، وتبدو إلى درجة لا بأس بها من المنطقية إذا ما أخذنا في الاعتبار مجموعة من المعطيات والتفسيرات من خلال مقارنة هذه النتيجة مع نتائج دراسات وبحوث تناولت جوانب ذات علاقة بالموضوع من جهة، وبالرجوع إلى خصائص ومواصفات العينة من جهة ثانية. حيث أنّ سيادة الاعتقاد في مصدر الضبط الخارجي إذا ما قورن بالاعتقاد في مصدر الضبط الداخلي في مجتمع ينشأ أفراداه في بيئة اجتماعية تقليدية وإن بدت بمظاهر عصرية وضمن حدود بيئة حضرية (مدينة الرياض) في حال سلمنا بالطرح القائل بتقليدية الثقافة والنظام الاجتماعيين للمجتمع السعودي، فإن



هذه النتيجة وهي انتشار الاعتقاد في وجهة الضبط الخارجية ستبدو منطقية ومعقولة جداً، إذ أن التنشئة ضمن الأطر المرجعية للمجتمعات التقليدية كما تبينه أدبيات هذا الطرح النظرية لا تلبث ومنذ مراحل التنشئة الاجتماعية الأولى للفرد أن تقابل كل سلوك أو ممارسة إجتماعية تتم عن استقلالية الفرد عن نظام الجماعة بكل أو بأي أسلوب يدفعه لإعادة توجيه تفكيره واتجاهاته وبناء قيمه وفق ما تقتضيه قيم الجماعة وما يتطلبه نمط الحياة الجماعية، وهذا سواء ارتبط الحال بالحياة ضمن البيئة العائلية أو خارجها، حيث أن هناك علاقة وطيدة في مثل هذه المجتمعات (التقليدية) بين العلاقات العائلية والعلاقات الاجتماعية التي تمتد بفضل هذه العلاقات القاعدية (العائلية) لتشمل وتحتوي بفضلها وتقييم على أساسها مختلف العلاقات الاجتماعية الأخرى. فيكتسب الفرد في أطر التتميط والتطبيع الاجتماعي التقليدي معتقدات وتترسخ لديها قناعات وأفكار ويكتسب حتى صدمات من خلال العقاب المتكرر الذي يحيطه ممثلوا هذا النظام بالفرد كلما جدد التفكير في القيام بسلوك لا يتماشى ونظام الجماعة أو تعتبره هذه الأخيرة مسألة ذات علاقة بنظام الجماعة، وفي المقابل ينمو ضمن ثقافتها على الاعتقاد بهشاشته الفردية، وأن لا قوة له إلا ضمن هذا النظام الجماعي لاسيما أن الأحداث والوقائع التاريخية والاجتماعية اليومية داخل هذه المجتمعات تثبت هذا لأفرادها، وتعمل بمختلف مؤسساتها من أسرة وإعلام وغيرها...، وفي مختلف البيئات والمواقف الاجتماعية كبيئة الدراسة والعمل وجماعات الرفاق والأماكن العامة و... على تثبيت هذه المفاهيم والمعتقدات، فيتعلم الفرد ويقتنع ويكتسب إعتقادات تحد من اعتقاده بكفائه وجدارته وقدراته على بلوغ أهدافه وطموحاته، وكذلك كل ما يرتبط بحصوله على التعزيزات والنجاحات المرغوبة



والعكس، أي أنه كذلك سيعتقد بمقتضى هذه الاعتقادات أن ما يصيبه من فشل أو إحباطات في حياته هو محظ عوامل خارجة عن تحكمه وسيطرته، وعلى هذا تسير توقعاته كذلك، فتوالي التعزيزات أو الاحباطات التي تأتي الفرد بسبب عوامل خارجة عن تحكمه يكسبه اتجاهها خارجيا كذلك للتوقع في التعزيز ، وهذا ما يميز ذوي الوجهة الخارجية للضبط، على عكس هؤلاء الذين يتميزون بالاعتقاد في الضبط الداخلي، وبإمكانياتهم وقدرتهم على بلوغ الأهداف والحصول على التعزيزات المرغوبة، ولديهم توقعات في التحكم والسيطرة على أحداث حياتهم ومتطلباتها ونتائجها مصدرهما داخلي أي يعود لمسؤولية الفرد وقدراته.

ومع أن نتائج الفرضية قد بينت وجود فرق جوهري في نوعي فتتي الضبط العام لدى العينة لصالح الفئة الخارجية بدرجة أعلى، إلا أن عدم انعدام الفئة الداخلية ينم عن وجود فئة وإن كانت صغيرة تعتقد في الضبط الداخلي، ولعل لهذه النتيجة أو هذا المعطى تفسيراً يضيف تبريراً آخر للطرح القائل بتقشي الحدائة، وأثر التغيير الاجتماعي والتحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية ... وعولمة الثقافات والأنظمة... وعمليات التثاقف بما جرته وجلبته وتسببت فيه من صراعات وتناقضات وتجاذبات... في حدوث ما اصطلح عليه بعض الباحثين بالحدائة وانتشار الروح التحررية والقيم الفردانية كما قال بهذا (مصطفى بو تفنوشت، ١٩٨٤) في بحثه حول التطور والخصائص الحديثة للعائلة السعودية (٤) ، وما اصطلح عليه بعضهم بظاهرة الانسلاخ الثقافي كما ورد في طرح (نور الدين طوالي، ١٩٨٨) لمعطيات الدين والطقوس والتغيرات (٥) ، وكما وصفه آخرون بالانسطار الثقافي أمثال (مصطفى حجازي، ١٩٩٨) الذي اقترح إزاء ما وصفه بمهام الثقافة الوطنية حيث



يقول حيال ما وصف به قضية الثقافة في المجتمعات العربية : "هناك مهام تتعلق بالتنشئة المستقبلية، هذه التنشئة هي التي ستحدد توجهات الأجيال القادمة، ولقد أصبحت هذه المهمة أكثر إلحاحا مع تزايد وهن المرجعيات التقليدية، وتعاضم دور المرجعيات الوافدة، وإذا كان جيلنا يمر بمرحلة بينية، ويعيش حالة خليط ثقافي يتفاوت مقدره من التجاذب والتناقض والتشويش والثنائية، فإن الأجيال القادمة مرشحة أكثر فأكثر إلى الوقوع في الانشطار الثقافي..." (٦)، في حين وصفه آخرون بظاهرة التخليد الثقافي كالباحثة السعودية (نادية عيشور) في دراستها المعنونة بنمط الاستهلاك والاغتراب الثقافي في العالم التابع، التي أجرتها على عينة من الشباب السعودي باعتبار فئة الشباب على حد تعبيرها الفئة الأكثر تماسا وتأثرا بالثقافة المستوردة، والتي أوضحت نتائجها على الوجود الفعلي لما أسمته بالاغتراب الثقافي الذي وصلت نتائجه بالأفراد إلى درجة الشعور بالضياع واللامعنى وفقدان الاتجاه وهو ما أطلقت عليه بظاهرة التخليد الاجتماعي (٧)، وغيرهم من الباحثين الذين بينوا وفق أنماط مختلفة من البرهنة على حدوث هذه التغيرات في البنى القيمة والمعرفية والثقافية لكل من الأفراد والجماعات والمجتمعات، وخاصة منها المجتمعات المتخلفة أو التقليدية، تماهيا بالنماذج الثقافية وبالتالي السلوكية والحياتية للمجتمعات الغربية الحديثة، التي تتمثل الفردانية بأبعادها الفكرية والاعتقادية والسلوكية المختلفة.

ومع كل هذا فننتج هذه الدراسة فيما يتعلق منها بهذه الفرضية، تؤكد على عدة اعتبارات هامة لعل من بينها: أولاً أن دلالة الفرق القوية والمرتفعة لدرجات مصدر الضبط الخارجي تثبت الانتماء الاجتماعي والنفسي لدى أفراد العينة للثقافة الأصلية (التقليدية) أكثر من ميل الأفراد للتماهي بالنماذج الفردانية رغم أن ما يفوق نسبة



الخمسين في المائة من أفراد العينة هم ذووا مستوى جامعي ودراسات عليا، وثانياً أن طريقة رصد معلومات البحث بما في ذلك البيانات التي أكدت نتائجها ثبات هذه الفرضية والمتمثلة في المقاييس الموضوعية المعتمدة على التصريحات الكتابية للمبحوثين هي ما أكد ذلك، في الحين الذي حاولت نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية التي برهن فيها رائدها (سليمان مظهر، ٢٠١٠) القائل بتقليدية المجتمعات المتخلفة عموماً والمجتمع السعودي على غرارها على أن أداة الملاحظة بالمشاركة هي الطريقة الوحيدة القادرة على رصد حقائق الوقائع النفسية الاجتماعية في مثل هذه المجتمعات لما في ذلك من تناقض واسع بين التصريحات القولية للأفراد والسلوك العملي عندهم، ولعل في هذا الاعتبار لفئة معرفية منهجية إلى إمكانية وجود تكامل لا تناقض في نتائج البحوث المعتمدة على طرائق ومناهج بحث مختلفة وإن بدا للوهلة الأولى من استقراء النتائج تجلي التناقض، في الوقت الذي تسمح فيه النتائج المبنية على أدوات وأساليب منهجية مختلفة صلاحية بعضها للكشف عن السلوك القولي بشقيه الكتابي كما هو الحال في هذه الدراسة، أو الشفوي كما هو الحال في المقابلات، وصلاحية أخرى لرصد السلوك العملي كالملاحظة بنوعها المقنن والمعتمد على المشاركة الواقعية وغير ذلك. كما أن نتيجة هذه الفرضية أضافت ربما لنتائج البحوث والدراسات التي تناولت مثل هذه القضايا المتعلقة بسلوكيات المجتمع السعودي نقطة أخرى مفادها أن العقلية أو الذهنية الجماعية التقليدية لا تسير باتجاه الفردانية بخطى متسارعة بقدر ما تؤكد أكثر فأكثر على استخدامها لوسائل عصرية أو مستحدثة بالنسبة لما كانت تستخدمه أو ترى به في أزمنة سابقة تماشياً مع متطلبات العصر بصرف النظر عما إذا كان هذا الاستخدام أو هذه الرؤية طوعاً أو رغماً أو



لاقت في أول الأمر مقاومة ثم تلاشت هذه المقاومة أو زالت بمرور الوقت كما بينه إقبال كثير من المبحوثين في هذه الدراسة على التصريح برآهم والتعبير على أحوالهم وما يعتقدون به حول مختلف القضايا الاجتماعية التي تحدد نوع اعتقادهم وتوقعاتهم في مصادر التعزيز والتحكم المتعلقة بحياتهم العامة انطلاقاً من المواقف الاجتماعية الحياتية المختلفة التي يرصدها مقياس (روتر.ج) لوجهة الضبط المستخدم في هذه الدراسة، ذلك أن النظام الاجتماعي القائم على الثقافة التقليدية قد وجد مع كل فرص التجديد الاجتماعي في المجتمع السعودي لحد الآن أساليب وآليات عديدة لاحتواء الأفراد وإعادة ابتلاعهم وإعادة إنتاج خصائصه من جديد بتسخير الوسائل العصرية في خدمته، بل إنه أصبح يأخذ أبعاداً وأشكالاً أخرى سرعان ما تثبت للدارس والمتأمل بتمعن تقليديتها.

وحيث أحال توجه بحثي في مجال دراسة الاعتقاد في مصدر الضبط وغيره من القضايا المتعلقة بالمعتقدات والممارسات الاجتماعية كدراسة (أحمان لبنى) حول وجهة الضبط الصحي (الداخلي-الخارجي) وغيرها نتائج دراساتهم وبحوثهم بردها إلى تفسيرات ترجع إلى أصل اعتقاد أفراد المجتمع السعودي بالدين والعقيدة الإسلامية، عكف كثير من أصحاب التوجه الفكري والبحث الثاني على التفريق بين الاعتقاد الديني الصحيح بمعناه الروحي والایماني بحقيقة هذا الاعتقاد وغايته، وبالتالي الإسلام له والاستسلام لأحكامه وإن تناقضت مع معايير الجماعة ومعتقداتها الاجتماعية، وبين أسلمة المعيار الاجتماعي التي تعني تعزيره بالدين ليأخذ بعد المقدس. إذ يقول (عاطف عطية، ١٩٩٢).



في هذا الصدد حول مقارنته في إشكالية العلاقة بين الثقافة والدين وحتى السياسة: "إن الهدف من مقارنة الموضوع ليس إضافة كم جديد على كم سابق، بل يطمح إلى أكثر من ذلك، إنه يريد أن يكون أكثر قربا من الواقع، في قلب الواقع لدرسه وتفحصه لمعرفة السبيل الذي يتجه فيه الناس في حياتهم اليومية، في سلوكهم الاجتماعي، في أعرافهم ومسلماهم التي قلما تتعرض للمناقشة وإن كانت تخضع للمراقبة المستمرة في تعاملهم الدائم، في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية وغيرها ، في كيفية نظرتهم إلى العالم وإلى ما وراء هذا العالم، في معتقداتهم وإيمانهم ومصادر هذه المعتقدات وهذا الايمان ، وعلاقة الدين بكل ذلك، ومعرفة التأثير الايديولوجي للدين ومتى يظهر؟ وحتى معرفة اللحظة التي تدخل فيها السياسة للدين وسبب ذلك، والعمل على إظهار اللحظة التي يفترق فيها الدين كظاهرة إجتماعية أو كممارسة إجتماعية عن الدين بوجهه الايماني، كما يهتم لمسألة خضوع الدين لتأثيرات ثقافية من المجتمع، وتدخل فيه كموروثات شعبية يصعب فصلها عن الممارسات والطقوس الدينية الشرعية بحيث يصعب التخلي عنها لمجرد مخالفتها للشرع الديني .

ففي حين تسعى الحداثة لتقديس قيم الفردانية وتجعل من الفرد مصدرا وهدفا للمعرفة الاجتماعية في الحياة حسب ما تنطوي عليه المجتمعات المتقدمة بالمعنى الفكري والعلمي والمادي للحداثة كالمجتمعات الغربية بما يتمثله أفرادها من قيم فردانية ونزعة للتحرر من كل موثق أو قيد اجتماعي. وفي الوقت الذي تتم التقليدية على النزعة الجماعية وتسعى لتقديس الجماعة والحياة الجماعية متخذة من المعيار الديني أو من دونه قوتها مصدرا وهدفا، والعمل على تنشئة الأفراد ضمن أنظمتها الاجتماعية



وتطبيعهم على ذلك، مما انعكس على تكوين الاعتقاد في مصدر الضبط الخارجي لديهم.

كما أكدت عليه نتائج الفرضية وتثبته ملاحظات واقع الحياة الاجتماعية في مختلف مشاهدنا من اعتقاد في الحظ والصدفة والتطير ببعض الأشياء أو الأشخاص أو الحيوانات... والاعتقادات الخرافية والسحرية بالتمايم والخرز والطارات السوداء والفلل الأحمر الحار والملح وفي الأرقام الفردية والزوجية وفي الرقم ٥ و ٧ حيث تتلقى وتتوارث شرائح واسعة من المجتمع السعودي هذه المعتقدات بالقبول وتتمثلها في حياتها وفي سلوكياتها العملية والقولية كأمثال وتجارب اجتماعية شعبية مثبتة النجاعة كقول "٥ حاشة عينيك" وقول: "الريح" بدل كلمة "ملح" تعودا من سوء وتلطفا مع المخاطب لكي لا تسوء العلاقة معه أو يتسبب هذا في أخذه لتصور سلبي عن المتكلم، والاعتقاد في أصحاب القبور والأولياء ونفوذ الآخرين وأصحاب السلطة المتمثلين في ممثلي النظام والمعيار الاجتماعي لهذه المجتمعات كما يتجلى هذا في قطاعات سلوكية وفكرية وممارسات وعادات وتقاليد اجتماعية مختلفة لدى المجتمع السعودي، وبأنها جالبة للحظ وطاردة للنفس والروح الشريرة والخبيثة والعين الحاسدة. يمثل في الوقت ذاته الاعتقاد في وجهة الضبط والتحكم من منظور العقيدة الإسلامية جانبا أساسيا من هذه الديانة، حيث يعتبر الاعتقاد في القدر خيره وشره أحد أركان الإيمان التي لا يصح إيمان الفرد إلا بالإيمان بها جميعا إعتقادا وسلوكا، كما توجب هذه العقيدة الطاعة لولي الأمر حاكما كان أم والدا (أما أو أبا)، وتتوعد كل من يخرق هذه الأسس بلضى جهنم ما لم تكن في منكر أو بالطريقة الشرعية التي بينتها هذه العقيدة في نصوص كتابها المقدس "القرآن الكريم" وصريح نصوص وثابت سنة نبينا



محمد (صلى الله عليه وسلم) وغيرها من الأحكام والأسس الشرعية التي بينت حقيقة علاقة الفرد بنفسه وبإلهه وبالآخرين والدين كانوا أم أهلا أم أقاربا أم جيرانا أم حكاما أم مسلمين أم غير مسلمين، فبينت كيف تكون المعاملة والنصيحة مع كل من هؤلاء المراتب، وعند الغايات الدنياوية والأخروية من وراء هذا الشرع، وألزمت الفرد بالوقوف عند الأحكام وعدم اختراقها إلا بدليل شرعي يراعي وضع الفرد وشروط الموقف بما تقتضيه إقامة المعيار الديني الذي تعتبره هذه العقيدة أساس مصلحة الفرد والجماعة والمجتمع لا بتتبع الرخص الخاصة بوضعيات استثنائية، وربما هذا ما يمكن أن نفسر بناءا عليه عددا من الآليات السلوكية الاجتماعية للأفراد، إذ يميل البعض إلى البحث عما يبرر فكرته أو ممارسته أو سلوكه بالبحث على نص شرعي يساند اعتقاده واتجاه ضبطه الذي يحث على الاعتقاد في الضبط الخارجي إذا كان ممثلا أو ممثلا لنظام الجماعة، أو الذي يحث ويتمثل الاعتقاد في الضبط الداخلي عادة إذا حاد عن معاييرها ونظامها في الوقت الذي تلزم فيه هذه العقيدة الفرد بتسيير سلوكه وتوجيه فكره وحتى انفعالاته وفق ما تقتضيه أحكامها، إذ تعتبر العقيدة الإسلامية الفرد حرا ما التزم بالشرع ومقيدا تحت طائلة الفردانية أو الجماعة ما لم يتمثل هذه الشريعة في قيمه واتجاهاته النفسية وعلاقاته وانتماءاته وتجمعاته وجماعاته الاجتماعية، وبالتالي وعلى هذا النحو فإن الاعتقاد في مصدر الضبط ضمن إطار العقيدة الإسلامية والثقافة الاجتماعية التي يتمثلها سلوك الفرد الذي يدين بها ويتخذها معيارا لتنظيم سلوكه تميز بين الأفراد المنتمين إليها كثقافة دينية لمجتمعهم وبين غيرهم انطلاقا مما يظهر عليهم من سلوكيات ويتمثلونه من معتقدات تكرر لأساس عقدي مفاده تجسيد قدرة عقل الفرد السليم على معرفة أحقية وعدالة هذا الدين، وإرادة وإمكانية الفرد



لاختيار الاعتقاد والسلوك الأقوم إذا ما تعلم وتزود بالمعرفة الشرعية التي تتيح له ذلك، وتكرس للاعتقاد بأن للفرد قدرة ومشية تحت مشيئة الله، وبالتالي فإن اعتقاده في الضبط يقوم على مدى علمه وتطبيقه للمعيار الديني، كما يرتبط التعزيز لديه برجائه لخالقه ورضاه بما قسم له وتفاؤله بحصوله وحدث أحسن النتائج له في الدارين وما يقدمه له هذا الاعتقاد من راحة وسعادة يجدها في نفسه ويستشعر وجودها في حياته، وعلى هذا فاعتقاده يظهر من خلال الأخذ بالأسباب المشروعة والحرص على ذلك مستعينا ومتوكلا على إلهه وهذا ما يجسد المسؤولية الفردية للإنسان، ومفوضا أمر النتائج إلى الله، أي أن مسؤولية الفرد مرتبطة في نطاق الشريعة الإسلامية بحرصه على إتيان الأسباب لا بالنتائج. ولعل هذه نقطة أخرى نستطيع من خلالها تفسير سلوك طائفة من المتدينين والعوامل التي تحثهم أو تدفعهم وتوجه سلوكهم الاجتماعي بطريقة معينة في مختلف المناسبات والمواقف الاجتماعية وتفسر لميلهم إلى من يشابه معهم في الاعتقاد والسلوك، كما تفسر لوجود بعض الفروقات بين التدين كمظهر اجتماعي والتدين كمظهر شرعي حيث تقول (قرامي، ٢٠٠٧) حول ما أسمته بظاهرة حجب الشعر مثلا بأنها سلوك اجتماعي في الأصل تعود جذوره إلى أقدم الحضارات كالحضارة الآشورية والفرعونية وحتى الرومانية وغيرها، وبالتالي فالعرب لم يكونوا حتى قبل دخول الإسلام بمعزل عن التأثير بغيرهم من الحضارات، إذ عرفوا سلوك حجب الشعر قبل دخول الإسلام البلاد العربية وغيرها من أسقاع العالم وإن قيل غير ذلك .

والجدير بالذكر هنا، هو أن هذه الممارسات والسلوكيات التي تعتبر من محظ ما يدعو إليه المعيار الديني الإسلامي، سرعان ما يكشف للملاحظ والمتتبع للحياة



الاجتماعية وفق تبدي شروطه إذا كان اجتماعي أم ديني المصدر، إذ لا تبذل المرأة التقليدية جهدا في تغيير شروطه الشرعية ولا تجد حرجا في إزاحتها أمام أقرانها من الرجال الذين ليسوا من محارمها في المناسبات الاجتماعية. ولعل هذه النقطة الأخيرة التي حاولنا تفكيك المنطق الاجتماعي الذي ينطلق منه الأفراد ليعتقدوا ويسلكوا تشكل مدخلا لدراسة ما انتهت إليه فكرة (عطية، ١٩٩٢) في مقارنته للعلاقة بين الثقافة والدين والتقاليد والسياسة لإيجاد منطلقات تتميز بمستوى مقبول من الثبات لتفسير السلوك والذهنية أو العقلية الاجتماعية لدى الأفراد، الذي يعد محظ وجوهر الدراسة في علم النفس الاجتماعي.

الخاتمة :

انطلاقا مما توصلنا إليه من نتائج أثبتت بنموذج عمل بحثي اعتمد على أساليب القياس والوصف الاحصائي الموضوعية انتشار الاعتقاد في وجهة الضبط الخارجي لدى أفراد العينة (متزوجين من الأسرة السعودية)، واعتمادا على بعض المعطيات النظرية ونتائج البحوث المتعلقة بموضوع ومجال الدراسة الحالية مما ناقشنا بناء عليه نتائج فرضية الدراسة، يمكن القول بفرضية وجود نوع من التراتبية في نظام المعايير الاجتماعية المؤثرة والمتحكمة في اعتقاد الأفراد في وجهة الضبط وفي السلوكات والمكونات المعرفية والذهنية الاجتماعية المرتبطة به، وافترض وجود تصنيف فئوي اجتماعي تتفاوت فيه هذه التراتبية بين فئة اجتماعية وأخرى، حيث وقفنا في هذه الدراسة على بيان ضمني لثلاث مصادر نرى بتأثيرها وتدخلها في تشكيل الاعتقاد في وجهة الضبط لدى أفراد المجتمع السعودي و المتمثلة في الثقافة



الاجتماعية الأصلية، العقيدة أو الديانة الاسلامية، وعوامل الثقافة والتغير الاجتماعي بأبعادهما المختلفة.

وعلى هذا نقترح العمل في بحوث لاحقة على دراسة البنية العاملة المكونة للاعتقاد في وجهة الضبط لدى أفراد المجتمع السعودي، وذلك على عينات وشرائح وفئات اجتماعية وموسعة تسمح ببناء أداة قياس للبنية العاملة المشكلة للاعتقاد في وجهة الضبط خاصة بالمجتمع السعودي.

قائمة المراجع :

أمال قرامي (٢٠٠٧) : الاختلاف في الثقافة العربية الاسلامية (دراسة جندرية)، ط١، دار المدار الاسلامي، رياض الضلع، بيروت -لبنان .

علي محمد سعيد (١٤٢٥) : علم التربية و أسسه، ط ١ ،مكتبة الرشد ، الرياض .
عاطف عطية (١٩٩٢): المجتمع الدين والتقاليد، منشورات جروس برس، طرابلس ،لبنان .

عناية ضو محمد اجطيلاوي (٢٠٠٤). مفهوم الذات وعلاقته بالتوافق النفسي للطلاب الجامعي وتحصيله الدراسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب قسم التربية وعلم النفس، جامعة سبها، ليبيا.

فاروق الروسان (٢٠٠٧م). سيكولوجية الأطفال غير العاديين "مقدمة في التربية الخاصة"، ط٧، عمان: دار الفكر

سليمان مظهر (٢٠١٠). : نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية -مصدر المجابهة- ،
ثالثة، الأبيار-الجزائر .



مصطفى حجازي (١٩٩٨) : حصار الثقافة بين القنوات الفضائية والدعوة الأصولية، ط١، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت .

مصطفى حجازي (٢٠٠٥) : التخلف الاجتماعي -مدخل إلى سيكولوجية الانسان المقهور- ط٩، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء -المغرب- بيروت ،لبنان.

مصطفى الشلوي (١٤٣٣) : العائلة السعودية التطور والخصائص الحديثة ،ديوان المطبوعات الجامعية، الرياض .

محمد السعيد أبو حلاوة (٢٠١٠). جودة الحياة المفهوم والأبعاد، المؤتمر العلمي السابع لكلية التربية جامعة كفر الشيخ، جودة الحياة كاستثمار للعلوم التربوية والنفسية في الفترة من (١٣-١٤) أبريل ، ص ٢٢١-٢٥٣.

نور الدين طواليبي (١٩٨٨) : الدين والطقوس والتغيرات، ترجمة وجيه البعيني، ط١، منشورات عويدات، باريس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر جامعة منتوري -قسنطينة، الجزائر .

فضيل دليو (٢٠١٠): العولمة والهوية الثقافية (سلسلة أعمال الملتقيات)، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة ،الجزائر .

لبنى أحمان (٢٠١٢) : دور كل من المساندة الإجتماعية ومصدر الضبط الصحي في العلاقة بين الضغط النفسي والمرض الجسدي، رسالة دكتوراه غير منشورة، شعبة علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة العقيد الحاج لخضر-باتنة، الجزائر



- سليمان عشارتي (٢٠٠٧): الشخصية السعودية (الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عبد الكريم بلحاج (٢٠١٠): التفسير الإجمالي لسببية السلوك -مدخل إلى المعرفة الإجتماعية، ط١، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط.
- محمد العجاجي (٢٠١٢): الشباب السعودي واقع وتحديات، ط١، مكتبة دار الفكر، عمان - الأردن .
- محمد بن عبد الله (٢٠١٠): سيكوباتولوجيا الشخصية الخليجية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسم علم النفس جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية .
- Alans, W., Seth, S. & Reginaconacanti (2008). The Implication of Tow Conception of Happiness (Hedonic Enjoyment and Eudemonia for the Understanding of Intrinsic Motivation. Journal of Happiness Studies, 9(1), 41-70.
- Barbee, K. (2008). Agreeableness Facets and Forgiveness of Others. Unpublished Doctoral Dissertation, Counseling, Regent University.